نتنياهو ورهانه على ترامب

انطوان شلحت

يبدو أن ارتدادات المناظرة التي عُقدت أخيراً بين الرئيس الأميركي جو بايدن ومنافسه الرئيس السابق دونالد ترامب، وتسبّبت بأزمة للأول، أخّجت حملة بقودها رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ضد الإدارة الأميركية الحالية، وتهدف، من بين أمور أخرى، إلى تحميلها وزر فشل إسرائيل في تحقيق انتصار مطلق في حربها ضد قطاع غزّة وفي ظل هذه الحملة التي واصل مقرّبون من نتنياهو إشعال أوارها في الأيام القليلة الفائتة، بتنا نصادف سمتين متصلتين:

الأولى، اتهام إدارة بايدن بأنها التي تحول دون تحقيق إسرائيل «الانتصار المأمول» في الحرب التي تشنّها على غزّة منذ 7 أكتوبر (2023)، بوضع شروط عليها، وتأخير شحنات أسلحة. وبالاطّلاع على ما يكتبه الأكثر قرباً من نتنياهو، تتراءى أمام أنظارنا شبهاتٌ أخرى تتعلق بمواقف تلك الإدارة من إيران، فقبل عدة أيام، كتب أحد هؤلاء، وهو المؤرّخ المتخصص في التاريخ الأميركي، غادي طاوب، أن إدارة بايدن مقتنعة بأن الطريق إلى استتباب الهدوء في الشرق الأوسط تمرّ عبر إلغاء التصعيد مع محيطه العربي، وسعت إلى ربطه بإيران عبر صيغ وممارسات تجعله أقرب منها، وقد استقوت على طهران بقوة تقليص تدخّل الولايات المتحدة في المنطقة، من أجل منع الانجرار إلى حروب. وبرأيه، خلافاً للسياسة التي انتهجها ترامب، لا يعزّز ما تقوم به إدارة بايدن قوة حلفاء الولايات المتحدة في مقابل طهران، بل على العكس، يتسبّب بالابتعاد عن حليفتها، واتخاذ خطوات في اتجاه إيران، من شأنها أن تضفي مكانة جديدة على الولايات المتحدة، وهي مكانة المحكّم الذي لا يحمل أي توجّهات منحازة لهذا الطرف أو ذاك. وبحسب قراءته، أرسلت إدارة بايدن، منذ اليوم الأول لتسلمها دفّة الحكم في البيت الأبيض، إشارات إلى الإيرانيين تفيد بأنها تسعى إلى التوصّل إلى تسويات معهم. وتمثلت أولى خطواتها في إخراج الحوثيين من قائمة المنظمّات الإرهابية ووقف إرسال أسلحة هجومية إلى السعودية، بإمكانها المساعدة في محاربة الحوثيين الذين يهاجمونها من أراضي اليمن. كما فرضت هذه الإدارة اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع لبنان على إسرائيل، وامتنعت من فرض عقوبات اقتصادية على إيران، وقامت بتحرير مبالغ مالية لها تقدّر بنحو مائة مليار دولار. ويصل إلى بيت الأبيض من الحالة التالية: كان بمقدور الولايات المتحدة كبح إيران منذ فترة طويلة، ولكنها منذ تولّي بايدن زمام الحكم في البيت الأبيض تفعل العكس تماماً.

السمة الثانية هي المجاهرة علناً بالرهان على عودة ترامب إلى البيت الأبيض، بعد فوزه في الانتخابات القريبة، وعندها سيعود الاثنان إلى ما يوصَف بأنه «العصر الذهبي من علاقاتهما»، والذي ساد خلال فترة رئاسة ترامب.

وبموجب ما كتب محلّل في صحيفة يسرائيل هيوم، هناك من بدأوا بفرك الأيدي فرحاً في إسرائيل، ويتوقّعون انتخاب ترامب رئيساً. ويؤمن هؤلاء، بأنه إذا أصبح رئيساً للولايات المتحدة، ستختفي كل مشكلات شحنات السلاح والمشكلات الإنسانية التي تفرضها إدارة بايدن على إسرائيل. بموازاة ذلك، جاء، في تحليلات أخرى، خصوصاً على لسان المحلل العسكري، رون بن يشاي، أنه ينبغي تذكّر أن لدى ترامب تحفّظات كثيرة على نتنياهو، كذلك كان موقف ترامب من الحرب على غزّة متناقضاً، ففي البداية أيّدها، ثم قال إن على إسرائيل إنهاءها الآن، ثم عاد وأيّد استمرارها وتدمير «حماس». من هنا، المشكلة الكبيرة معه أنه لا يُعرف على أيّ جانب سيستيقظ كل صباح. وما هو القرار الذي سيتّخذه قبل احتساء قهوته. ومن الجهة المقابلة، واضحٌ أن صهره، جاريد كوشنير، سيكون إلى جانب ترامب في البيت الأبيض، وهو صديق إسرائيل الكبير، ومهندس تطبيع العلاقات مع الإمارات والبحرين، وإظهار القوة الأميركية في منطقة الخليج وفي منطقة الشرق الأوسط.

هل يزول العراق عام 2050؟

عبد اللطيف السعدون

عشية الغزو الأميركي للعراق، قفزّت إلى الواجهة نظرية تقول بتقسيم العراق أو تفكيكه، وما لبثت أن أصبحت مدار بحث ومناقشة بين نخب وفي مراكز أبحاث وجامعات، وصدرت كتبٌ ومنشوراتٌ ترجّح هذه النظرية، ورأى بعضُهم فيها مسلّمة لا تقبل الجدل، وحدّد لتحقيقها زمناً قريباً، وهناك من رسم خرائط، وأنشأ أقاليم ودولا على الورق أمثلة على ما سيؤول إليه مصير العراق.

ترافق هذا الطرح، في ما بعد، مع إمعان النظر في أوضاع العراق طوال الأعوام العشرين الأخيرة التي اتسمت بغياب الدولة، وسيادة طبقة عملت على تفكيك الهوية الوطنية، وترسيخ الولاءات الطائفية والمذهبية، ودفعت العراق بعيداً عن محيطه العربي، وسعت إلى ربطه بإيران عبر صيغ وممارسات تجعله أقرب إلى إيران (»محافظة« إيرانية خالصة، كما تتكّرت لمطالب شعبها، وعجزت عن تقديم أبسط الخدمات الأساسية المطلوبة منها، وقد استقوت على طهران بقوة تقليص تدخّل الولايات المتحدة في المنطقة، من أجل منع الانجرار إلى حروب. وبرأيه، خلافاً للسياسة التي انتهجها ترامب، لا يعزّز ما تقوم به إدارة بايدن قوة حلفاء الولايات المتحدة في مقابل طهران، بل على العكس، يتسبّب بالابتعاد عن حليفتها، واتخاذ خطوات في اتجاه إيران، من شأنها أن تضفي مكانة جديدة على الولايات المتحدة، وهي مكانة المحكّم الذي لا يحمل أي توجّهات منحازة لهذا الطرف أو ذاك. وبحسب قراءته، أرسلت إدارة بايدن، منذ اليوم الأول لتسلمها دفّة الحكم في البيت الأبيض، إشارات إلى الإيرانيين تفيد بأنها تسعى إلى التوصّل إلى تسويات معهم. وتمثلت أولى خطواتها في إخراج الحوثيين من قائمة المنظمّات الإرهابية ووقف إرسال أسلحة هجومية إلى السعودية، بإمكانها المساعدة في محاربة الحوثيين الذين يهاجمونها من أراضي اليمن. كما فرضت هذه الإدارة اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع لبنان على إسرائيل، وامتنعت من فرض عقوبات اقتصادية على إيران، وقامت بتحرير مبالغ مالية لها تقدّر بنحو مائة مليار دولار. ويصل إلى بيت الأبيض من الحالة التالية: كان بمقدور الولايات المتحدة كبح إيران منذ فترة طويلة، ولكنها منذ تولّي بايدن زمام الحكم في البيت الأبيض تفعل العكس تماماً.

السمة الثانية هي المجاهرة علناً بالرهان على عودة ترامب إلى البيت الأبيض، بعد فوزه في الانتخابات القريبة، وعندها سيعود الاثنان إلى ما يوصَف بأنه «العصر الذهبي من علاقاتهما»، والذي ساد خلال فترة رئاسة ترامب.

وبموجب ما كتب محلّل في صحيفة يسرائيل هيوم، هناك من بدأوا بفرك الأيدي فرحاً في إسرائيل، ويتوقّعون انتخاب ترامب رئيساً. ويؤمن هؤلاء، بأنه إذا أصبح رئيساً للولايات المتحدة، ستختفي كل مشكلات شحنات السلاح والمشكلات الإنسانية التي تفرضها إدارة بايدن على إسرائيل. بموازاة ذلك، جاء، في تحليلات أخرى، خصوصاً على لسان المحلل العسكري، رون بن يشاي، أنه ينبغي تذكّر أن لدى ترامب تحفّظات كثيرة على نتنياهو، كذلك كان موقف ترامب من الحرب على غزّة متناقضاً، ففي البداية أيّدها، ثم قال إن على إسرائيل إنهاءها الآن، ثم عاد وأيّد استمرارها وتدمير «حماس». من هنا، المشكلة الكبيرة معه أنه لا يُعرف على أيّ جانب سيستيقظ كل صباح. وما هو القرار الذي سيتّخذه قبل احتساء قهوته.

ومن الجهة المقابلة، واضحٌ أن صهره، جاريد كوشنير، سيكون إلى جانب ترامب في البيت الأبيض، وهو صديق إسرائيل الكبير، ومهندس تطبيع العلاقات مع الإمارات والبحرين، وإظهار القوة الأميركية في منطقة الخليج وفي منطقة الشرق الأوسط.

الديمقراطية الغربية تتآكل من الداخل

علي انوزلا

الاحتمال كبير أن يصل اليمين المتطرّف في فرنسا إلى السلطة الأحد المقبل، وحتى إذا فشل في الحصول على الأغلبية المطلقة في الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية، بفعل تحالف اليسار واليمين والجمهوريين والحزب الحاكم لقطع الطريق أمامه، فلا شيء سيوقف زحفه نحو السلطة في الانتخابات الرئاسية عام 2027. وكان خطر وصوله إلى فرنسا إلى السلطة قد دفع رئيس الجمهورية إيمانويل ماكرون إلى التحذير من «حرب أهلية» إذا تحقق فوز هذا اليمين في اقتراع الأحد المقبل. وفي أميركا، يشكّل الرئيس السابق، دونالد ترامب، الذي لا يُخفي شراهته للسلطة الديكتاتورية، تهديداً وجودياً لديمقراطية بلاده، إذا جرى انتخابه رئيساً في نوفمبر/ تشرين الثاني 2024 المقبل، وكما قال هو نفسه، سوف يحاول أن يصبح «ديكتاتوراً ليوم واحد»!. وفي الحالتين، الفرنسية والأميركية، المخاوف كبيرة من أن يسعى اليمين الفرنسي المتطرف، والرئيس الأميركي السابق المتهوّر، إلى استعمال السلطة أداة للانتقام لسحق معارضيهم واستعمال وسائل الدولة لنشر أفكارهم العنصرية والمعادية للقيم الديمقراطية، والقضاء على استقلال القضاء وحرّية الإعلام. وقد أدّى الخوف من زحف اليمين على السلطة في فرنسا، كما في أميركا، إلى أن تتحوّل الحملات الانتخابية التشريعية الفرنسية، والرئاسية الأميركية، إلى ما يشبه الاستفتاء الشعبي على مستقبل الحكم الديمقراطي في الدولتين، مع ما يرافق الحملتين الانتخابيتين في البلدين من هيمنة للعنف اللفظي والتنابز بالألقاب، وتبادل الاتهامات بين المرشّحين وهيئاتهم السياسية، بدلا من تنافس البرامج، ومناقشة الأفكار، واستعراض الخطر الداهم الذي يهدّد ديمقراطيتهما.

اليمين المتطرّف آخذ في التمدّد في دول أوروبية غربية عديدة، وهو اليوم موجود في السلطة بالفعل في خمس من الدول الاتحاد الأوروبي. وآخر في انتخابات البرلمان الأوروبي، أخيراً، تقدّما مثيراً للقلق داخل أكبر محفل ديمقراطي أوروبي. ما نعيشه اليوم هو «الموجة الرابعة» من مدّ اليمين المتطرّف بعد الحرب العالمية الثانية، والذي تطوّر من مجرّد مجموعات يمينية صغيرة متطرّفة تعيش على هامش الديمقراطيات الغربية، إلى أحزاب سياسية أصبحت تحقّق تدريجيا اختراقات في انتخابات بلدانها، قبل أن تُشكل قوى سياسية قادرة على المنافسة والنزال الديمقراطي وصل زعماؤها إلى السلطة في الولايات المتحدة والمجر وإيطاليا والنمسا وبولونيا، بل وفي الأرجنتين والهند وفي البرازيل في عهد رئيسها السابق اليميني المتطرّف، جايير بولسونارو، واليوم أصبح اليمين المتطرّف، في كل مكان، يشكّل أكبر خطر يهدّد الديمقراطية الليبرالية الغربية في أكثر من بلد. لم يأت هذا الصعود من فراغ، وإنما جرى التمهيد له من خلال التطبيع إعلاميا مع الخطاب اليميني المتطرّف والعنصري، خصوصاً تجاه الأجانب، وغذّته السياسات النيوليبرالية لحكومات أوروبية كثيرة ومثيلاتها في دول أخرى، وشجّعه نهج المقاربات الأمنية في القضايا الاجتماعية والمجتمعية التي أدّت إلى الإضرار بالمكاسب في مجال حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية وحقوق الأقليات والحرّيات العامة، وإلى التشكيك في التقدّم المُحرز في مجال البيئة وحماية التنوع البيولوجي ومواجهة خطر التغيّر المناخي. كما أعطت سياسات الكيل بمكيالين التي نهجتها حكومات غربية في التعاطي مع قيمها الديمقراطية، عندما تعلق الأمر بالحرب في أوكرانيا، وموقفها من حرب الإبادة الجماعية التي تشنّها إسرائيل ضد الفلسطينيين، وأدّت إلى السقوط الأخلاقي للمنظومة القيمية الغربية، كلها عوامل أعطت الميزّات الكافية والمسوّغات «المشروعة» لليمين المتطرّف لتسويق خطاباته المتطرّفة والعنصرية ضد الأجانب، وخصوصاً ضد المهاجرين العرب والمسلمين في الغرب.

> يتحمّل المسؤولية الأساسية في هذا الصعود اليميني المتطرّف في أوروبا وأميركا القادة الغربيون الليبراليون الجدد، الذين دفروا كل القيم التي كانت تقوم عليها مجتمعاتهم، وعزّزوا عدم المساواة الاجتماعية، من أجل إثراء أنفسهم ومن يحمونهم بشكل شنيع وفظيع، وساهموا في تنمية الاستياء الشعبي من أنظمة حكمهم، وأدّوا إلى فقدان ثقة النّاس في السياسة والسياسيين، وأفسحوا الطريق أمام المهرّجين والديماغوجيين والشعبويين الذين عرفوا كيف يستغلون حالة الاحتقان الاجتماعي داخل بلدانهم، لكسب أصوات الغاضبين والحانقين والمستائين من أوضاعهم الاجتماعية.

بات استيلاء اليمين المتطرّف على السلطة، وعبر صناديق الاقتراع، الخطر السياسي الأكبر الذي يرهق قادة الدول الغربية ونخبها، خصوصاً في فترة يشهد فيها العالم توتّرات وحروباً جيوستراتيجية كبيرة، ويعرف اضطرابات اقتصادية واجتماعية عميقة، وتتهدّده كوارثُ مناخية خطيرة. وقد أدّى صعود اليمين المتطرّف في أوروبا وفي أميركا والهند، وفي بعض بلدان أميركا اللاتينية إلى إضعاف هيمنة نموذج «الاستثناء» الغربية، وأصبح يؤشّر على خطر التآكل الذي يتهدّد معظم الديمقراطيات الليبرالية أينما وجدت، وبمهد لعودة الديكتاتوريات ويقوّي من سطوة الأنظمة الاستبدادية التي لم تعد تخشى من أن يملي عليها الغرب دروسه عن الديمقراطية واحترام حقوق وكرامة الإنسان؛ مهما كانت الديمقراطيات راسخة وعريقة تبقى غير محصّنة، لأن خصومها يستعملون أدواتها للقضاء عليها من داخلها، وكما حصل في تجربة المجر، لقد نجح رئيسها اليميني المتطرّف، أوربان، الذي انتُخب بطريقة ديمقراطية في تحويلها من ديمقراطية ليبرالية إلى دولة استبدادية، وفشلت المعارضة المحلية والدولية الضعيفة في ثنيه على فرض استبداده. ولا شيء يضمن أن يتكرّر السيناريو نفسه في دول أخرى، مثل فرنسا وأميركا، لو عاد ترامب إلى الرئاسة، ونجح اليمين المتطرّف في الاستيلاء على السلطة في فرنسا.

وأخيرا، علينا أن نغيّر الطريقة التي نقدّم بها الديمقراطية الليبرالية الغربية والتهديدات اليمينية المتطرّفة التي تواجهها، فناسٌ كثيرون يعتقدون أن الديمقراطيات تموت على يد مناهضين صريحين لها يستخدمون وسائل غير ديمقراطية لهدمها، مثل الانقلابات العسكرية وتزوير الانتخابات والتحايل على القوانين. لكن معظم الديمقراطيات الليبرالية الغربية أصبحت اليوم مهدّدة من الداخل، ومن منتخبين بطريقة ديمقراطية يعملون ببطء على هدمها من الداخل، وغالبا ما يفعلون ذلك باسم الديمقراطية وفي احترام كامل لقواعدها!

والطريق الوحيدة لإنقاذ الديمقراطية الليبرالية الغربية من حالة الانهيار التي تتهدّدها هي العودة إلى قيمها الحقيقية، وجعلها صالحة لجميع الشعوب، وليست حصرا على الشعوب الغربية، لأن هذا الاستثناء الشوفيني في تطبيق القيم والقواعد الديمقراطية، وسياسات الكيل بمكيالين بين الشعوب الغربية وغير الغربية، هو الذي أوجد المبرّرات والمسوّغات لليمين المتطرّف لتسويق خطابه المتطرّف والدفاع عن أطروحاته الشوفينية ونشر أفكاره العنصرية داخل مجتمعاته وبين شعوبه التي أصبحت تصوّت لصالحه.

(كاتب وإعلامي مغربي)

انتصارات اليمين المتطرّف ومستقبل الديمقراطية الأوروبية

معتز الفجيري

تحصّد أحزاب اليمين المتطرّف مكاسب انتخابية متزايدة ومتتالية في الانتخابات العامة الأوروبية، والتي كان جديدها أخيراً تصدر «التجمّع الوطني»، تحت زعامة مارين لوبان، المرتبة الأولى في نتائج المرحلة الأولى للانتخابات البرلمانية الفرنسية المبكّرة. وقبلها بأسابيع، تمكّنت كتل أقصى اليمين من تعظيم مقاعدها في البرلمان الأوروبي، وحقّقت قوائمه الانتخابية فوزاً واسعاً والاستثمار السياسي والانتخابي في كلّ من فرنسا وألمانيا على وجه الخصوص، الدولتين اللتين لعبتا دوراً تاريخياً في تأسيس الاتحاد الأوروبي. وعلى صعيد آخر، ستدعم احتمالات فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأميركية المقبلة هذا التوجه السياسي الصاعد في أوروبا، وتوطّد تحالفه العابر للحدود. تنذر هذه النتائج بما نعرفه عن برامج اليمين المتطرّف وشعاراته، وتجاربه السابقة في الحكم في بولندا والمجر. بأن القارّة الأوروبية تواجه تهديدات غير مسبوقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لمشروع الاندماج الأوروبي، ومستقبل مؤسّسات الليبرالية الديمقراطية، والحرّيات العامة في الدول الأوروبية.

فرض الاتحاد الأوروبي، في عام 2000، عقوبات على النمسا بعد مشاركة حزب الحرية، بزعامة يورغ هايدر، في الائتلاف الحاكم هناك. وقد مثلت هذه العقوبات رفضاً أوروبياً لليمين المتطرّف ومشاركته في الحكم في الدول الأعضاء. لكن اليمين المتطرف والأحزاب الشعبوية أصبحت أمراً واقعاً في المعادلة السياسية والانتخابية الأوروبية. في إيطاليا، نجحت جورجيا ميلوني في الدخول في الائتلاف الحاكم عام 2018 ثم تشكيل حزبها حكومة منفردة. وفي ألمانيا، استطاع حزب البديل من أجل ألمانيا أن يقرض نفسه في الساحة السياسية محقّقاً فوزاً كبيراً في انتخابات البرلمان الأوروبي أخيراً في مقابل خسارة التحالف الحاكم. ويتّخذ هذا الحزب الألماني مواقف أكثر تطرّفاً من التجمّع الوطني الفرنسي. وقد تم طرد الحزب من كتلة الديمقراطية والهوية في البرلمان الأوروبي بسبب دعايات الحزب المؤيدة هتلر. ويشارك اليمين المتطرّف الائتلاف الحاكم في فنلندا والسويد، كما حقّق صعوداً في النمسا وسويسرا، كما حقّق في السنوات الأخيرة مكتسبات انتخابية في إسبانيا والبرتغال. وفي المجر، تستمر تجربة حكم تحالف اليمين الشعبوي المتطرّف، المعروف بتحالف الديمقراطيين الشباب، بقيادة فيكتور أوربان، والذي نجح في تحقيق أغلبية برلمانية منذ 2014. وقد سبق التوجه الشعبوي اليميني المتطرّف لحزب القانون والعدالة، برئاسة ياروسلاف كازينسكي، على الحكم في بولندا بين عامي 2015 و2023.

قدّم عالم السياسة الأيرلندي بيتر مير في كتابه «كعك الفراغ: تجويف الديمقراطية الغربية»، الصادر بالإنكليزية عام 2013، وصفاً للأمراض التي تعاني منها ديمقراطيات غربية كثيرة، وشكلت التربة الخصبة لنمو التوجهات الشعبوية والمتطرّفة التي تدّعي تمثيلها الإرادة الحقيقية للشعب في مواجهة النخب السياسية. لم تعد تقتصر القوى الاجتماعية الداعمة لمرشّحي اليمين المتطرّف على الطبقة العاملة أو الريفيين، ولكنها تشمل أيضاً الشباب والطبقات الوسطى والعليا. وتقف عدة عوامل عظّمت من التأثير المجتمعي والسياسي لقوى اليمين المتطرّف أو الشعبوية، منها اهتراء دولة الرفاه، واتساع اللامساواة الاقتصادية، وضعف القوة الشرائية للطبقة العاملة والوسطى، وأزمات الإسكان والمؤسّسات الصحية العمومية، والخوف والقلق من الهجرة من الناحيتين، الاقتصادية والثقافية، والإحباط من سياسات الاتحاد الأوروبي، والشعور بصعوبة التأثير الشعبي فيها، وتداعيات جائحة كوفيد على مستوى المعيشة، والآثار السياسية والاقتصادية للحرب الروسية في أوكرانيا، لكن العامل الأهم الذي ساعد اليمين المتطرّف على الانتشار الشعبي هو تآزم الأحزاب السياسية التقليدية وتفتّتها، وخصوصاً أحزاب اليسار وضعف المهامها الشعبي، خصوصاً للشباب والطبقات العاملة، وانتشار الشعور العام بعدم قدرة الأحزاب وتداول السلطة على تحقيق تغيير في الواقعين، الاجتماعي والاقتصادي. تقدّم أحزاب اليمين المتطرّف نفسها باعتبارها تأتي من خارج السياسة الحزبية والمؤسّسات السياسية التقليدية، وأنها تهدف، بالأساس، إلى الثورة على تقاليد هذه الأحزاب والمؤسّسات وقيودها.

تختلف أطروحات أحزاب أقصى اليمين طبقاً للسياقات المحلية، لكنها تتشابه في ما بينها في العداء للتوجّهات السياسية التقليدية، سواء الليبرالية أو اليسارية، وتتعلق بخطاب الهوية الوطنية في مواجهة مشاريع تتخطّى السيادة الوطنية، مثل الاتحاد الأوروبي أو مؤسّسات العولمة السياسية والاقتصادية، تكن العداء للهجرة والمهاجرين، وتحلم المسؤولية الكبرى للمعاناة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، وتعتبر الهجرة خطراً على النسيج الثقافي والديني، وتتبنى نزعة العداء للأجانب عادة ما تصدّر أحزاب اليمين المتطرّف نفسها باعتبارها مدافع الأصيل عن القيم الوطنية التقليدية في مواجهة الفردانية الليبرالية، أو القيم العالمية. تتبنى هذه الأحزاب أيضاً موقفاً متشكّكاً من السياسات البيئية الدولية في مجال التغير المناخي، معتبره أن هذه السياسات تلقي بأعباء اقتصادية على مجتمع الأعمال والمواطنين. وتتخذ كثير من هذه الأحزاب ورموزها موقفاً ليّناً تجاه روسيا، رافضة المواجهة الغربية الحالية مع الرئيس الروسي بوتين. وحتى وإن لم يتمكّن أقصى اليمين من الحكم منفرداً أو تحقيق أغلبية في البرلمان الأوروبي، إلا أن وجوده ونشاطه مكّناه من إحداث تأثير واسع على الفاعلين في المشهد السياسي، فقد أثر اليمين المتطرّف على مواقف وسياسات الوسط وساساته في قضايا عديدة، وخصوصاً الموقف من المهاجرين واللاجئين. في المملكة المتحدة يتّخذ حزب المحافظين، وهو الذي ينتمي عادة لليمين المعتدل، موقفاً شديد العداء للمهاجرين وطالبي اللجوء، والذي تبلور في إصرار حكومة المحافظين على تمرير مشروع نقل طالبي اللجوء من الأراضي البريطانية إلى رواندا، القضية التي احتلّت موقعاً مركزيا في الجدالات الانتخابية الحالية بين قيادات حزبي المحافظين والعمّال. وعلى المستوى الأوروبي، وقبيل الانتخابات الأخيرة للبرلمان الأوروبي، تبنّى الاتحاد الأوروبي ما يعرف بميثاق الهجرة واللجوء الأوروبي، خطوة استباقية لمسايرة النفوذ السياسي اليميني المتطرف في المؤسّسات التمثيلية الأوروبية. وبدون التقليل من خطورة ما تشهده التحولات في خريطة الفاعلين السياسيين الأوروبيين وخطاباتهم السياسية، إلا أنه ما زال أمام النخب السياسية اليسارية واليمينية ويمين الوسط في الدول الأوروبية فرصة لاحتواء خطر اليمين المتطرّف، وإحياء دور السياسة الحزبية، وتمثيل الأحزاب فئات اجتماعية أوسع، خصوصاً من الشباب، وإعادة الثقة في المؤسّسات الديمقراطية الوطنية والإقليمية الأوروبية. من ناحية أخرى، قد تمثل الخريطة الحزبية في الدول الأوروبية، وكذا تنوّع اتجاداتها، حصن دفاع أمام الصعود الانتخابي لليمين المتطرّف. ففي الانتخابات الفرنسية الحالية، استطاع تحالف واسع لمختلف أطياف اليسار، والمعروف بالجبهة الشعبية الجديدة، الحصول على المركز الثاني في المرحلة الأولى للانتخابات. ومن المتوقع أن يحول التفاهم بين تحالف اليسار مع الليبراليين ويمين الوسط دون تمكّن حزب مارين لوبان من الحصول على أغلبية برلمانية أو تشكيل حكومة. وفي البرلمان الأوروبي، ما زالت أحزاب الوسط تسيطر على الأغلبية البرلمانية. ويمثل تنشيط الأحزاب السياسية اليسارية والليبرالية، وإعادة الاعتبار لها، وتعزيز التكتلات والتحالفات بينها، واحداً من الوسائل لاحتواء التأثير الانتخابي لليمين المتطرّف، وإطاحة حكمه كما جرى في بولندا العام الماضي.

(أكاديمي وحقوقي مصري)

> ما زال أمام النخب السياسية الليبرالية واليسارية ويمين الوسط في الدول الأوروبية فرصة لاحتواء خطر اليمين المتطرّف

أكذوبة فرنسية يستحيل بلعُها

ارنست خوري

الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية الفرنسية كانت تاريخية. والحدث التاريخي ليس حكماً قيمياً إيجابياً بالضرورة، فهو قد يعيد إحياء ماضٍ مظلم مثلما قد يكون مبشّراً بغد مضيء. بهذا المعنى، فإن انتخابات ألمانيا 1936 التي أتت بهتلر والنازيين إلى الحكم كانت حدثاً تاريخياً، مثلما كانت تاريخية أيضاً انتخابات فرنسا في العام نفسه، والتي منع فيها الشيوعيون والاشتراكيون فاشيي مارسيل بوكار من حكم الجمهورية الثالثة، وأتوا بأول يهودي هو ليونيل بلوم، زعيم الحزب الاشتراكي و«الجبهة الشعبية»، رئيساً للحكومة، رمزاً بيهوديته (على الورق) لهزيمة الفاشيين المعادين للسامية. أغلب الظن ألا يتكرّر إنجاز 1936 الأحد المقبل، وأن يؤلف اليمين المتطرف أولى حكوماته منذ فيشي. وبعد 88 عاماً من انتخابات 1936 التي كانت معاداة السامية حجر أساس فيها، سعياً إلى اعتمادها سياسة رسمية أو نضالاً لحظرها، يتمكّن طيفٌ سياسيٌ واسعٌ جداً في فرنسا، من اليمين خصوصاً ولكن ليس حصراً، من اختراع أكذوبة فظيعة تمرّ بسلاسة بينما كانت تحتاج في زمن مضى إلى خيال خصب لترويجها: الحزب اليساري «فرنسا الأبية» معادٍ للسامية، لا «التجمّع الوطني» اليميني المتطرّف، المعجون بالعنصرية والتفوق العرقي وكراهية اليهود (والمسلمين اليوم) كرموز للآخر الغريب والأدنى. لماذا؟ لأن الحزب اليساري اتخذ موقفاً جذرياً في رفض حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، وجعل من هذا الموضوع شعاراً رئيسياً لحملته في انتخابات البرلمان الأوروبي (9 يونيو/ حزيران الماضي). لكن القصة تعود إلى إقرار البرلمان الفرنسي في ديسمبر/ كانون الأول 2019، بناءً على اقتراح من حزب إيمانويل ماكرون، مشروع قانون يساوي بين معاداة السامية ومعاداة السامية بناءً على تفاهة تفوّه بها الرئيس الفرنسي، مفادها بأن «معاداة الصهيونية أحد الأشكال الحديثة لمعاداة السامية»، وكأنه لا يعرف حقاً أن «أهم من انتحيا فكرًا مُعاديًا للصهيونية، واتخذوا مواقف مناهضة لها هم من المثقفين والمفكرين اليهود»، مثلما يكتب عزمي بشارة في دراسة نشرها في 28 فبراير/ شباط 2019 بعنوان «أصحيح أن معاداة الصهيونية هي أحد الأشكال الحديثة لمعاداة السامية؟».

اتهام اليسار بمعاداة السامية وتبرئة «التجمّع الوطني»، سليل أقذر الفاشيين الفرنسيين من هذه التهمة، تطلّب من كُثر خروجاً عن صمتهم. لأن الأكذوبة فعلاً يستحيل بلعُها. كان على صحيفتي لوموند وليبراسيون التشهير بأسماء 45 نائباً أو مرشّحاً للنيابة عن حزب اليمين المتطرّف، «التجمّع الوطني»، يُحاكمون حالياً أو جرت مقاضاتهم أو هم متّهمون بمعاداة السامية أو بإنكار المحرقة أو بالعنصرية. في المقابل، ليس هناك أيّ نائب من حزب فرنسا الأبية حُكم عليه بتهمة معاداة السامية. ما هو موثّق أن الحزب اليساري سحب يوم الجمعة الماضي ترشيح أحد أعضائه، ويُدعى رضا بلقاضي، لأنه اكتشف أن الأخير كتب على «تويتر» عامي 2018 و2019 تدوينات لا سامية. فداحة أكذوبة «لا سامية اليسار المتطرّف» من اليمين المتطرّف واليمينيّين، الماكروني والجمهوري، دفعت المؤرّخ الفرنسي الشهير والمتخصّص في مواضيع العداء للسامية وإسرائيل والعنصرية، دومينيك فيدال، إلى الكتابة في موقع أوريان 21 في 28 يونيو/ حزيران الماضي عن نقاطٍ لا يجدر نسيانها لحظة: يفيد تقرير اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان في فرنسا عام 2022 بأن ناخبي «التجمّع الوطني» عنصريون حسب الإثنية بنسبة 89%، وإسلاموفوبيون بنسبة 77%، ومعادون للسامية بنسبة 51%.

تتوفر أسبابٌ لمعارضة جان لوك ميلانشون. أنانا المتضخمة، تسلّطه، شعبويّته وديماغوجيّته، حساسيّته الضعيفة تجاه الديمقراطية داخل حزبه وخارجه، رأيه بشار الأسد وبفلاديمير بوتين... أما أن يصبح معادياً للسامية لأنه ضد الصهيونية وإجرام إسرائيل، فإنما ذلك من دلالات أزمة ديمقراطية توصل أحياناً فاشيين إلى الحكم لحماية اليهود!

سورية... مائة عام من الفشل تكفي

مروان قبلان

إذا استطاع المرء أن يخرج برهة من المزاج السوري الراهن (أقصد الصراع والمماحكات وتبادل الاتهامات وتحميل المسؤوليات عما آل إليه وضع سورية اليوم)، ونظر إلى التاريخ السوري المعاصر، منذ انهيار الدولة العثمانية، لا بد أن يشعر بحجم الصدمة من مقدار الفشل الذي وقع فيه السوريون أكثر من قرن، لجهة الحفاظ على بلادهم موحّدة ومستقلة. بين عامي 1919 و1920، ومع بداية تبلور فكرة إنشاء دولة موحّدة تضم أرجاء البلاد السورية، الممتدّة من أضنة شمالاً وحتى رفح جنوباً، انعقد المؤتمر السوري العام، بمشاركة 107 مندوبين من أنحاء سورية الطبيعية، وأعلن في 8 مارس/ آذار 1920 قيام المملكة السورية، وتبنّى دستورها الأول. خلال عامين فقط، ضاع نصف أراضي هذه المملكة، إذ أنشأ الفرنسيون دولة لبنان الكبير عام 1920، واقتطع الإنكليز ما أصبح يُعرف بإمارة شرق الأردن (1921)، وصارت فلسطين خاضعة للانتداب البريطاني، الذي وعد اليهود بها وطناً قومياً عام 1917. كما خسرت سورية السناجق الشمالية (أضنة ومرعش وكلس وأورفا وماردين ونصيبين وجزيرة ابن عمر) التي تنازلت عنها فرنسا لتركيا بموجب اتفاقية أنقرة (1921) وتم تضمينها في معاهدة لوزان (1923). وفي 1938 فقدت سورية جزءاً آخر من أراضيها، عندما تنازلت فرنسا لتركيا عن لواء إسكندرون (4800 كم مربع) ولتخسر سورية معه نحو 40% من ساحلها على المتوسط.

بعد الاستقلال، دخلت النخب السورية في صراعاتٍ مريرة، انقسم فيها السياسيون وضبّاط الجيش إلى كتل وتيارات مرتبطة خارجيا بهذه الدولة أو تلك (العراق، مصر، السعودية) فوقعت سلسلة انقلابات عسكرية، واستقوى السياسيون على بعضهم بضبّاط من الجيش مرتهنين بدورهم للخارج. وفي 1958 قرر السوريون بعد أن فشلوا في إدارة خلافاتهم التضحية بنظامهم الديمقراطي حديث النشأة، واستيراد قيادة عسكرية من الخارج، فقامت وحدة قصيرة مع مصر (1958-1961)، ما لبثت أن انهارت، لكن البديل لم يكن العودة إلى النظام الديمقراطي الذي كان قائماً قبل الوحدة، بل الدخول في نفق حكم عسكري جديد أسوأ من حكم المشير عبد الحكيم عامر، في الأثناء، وقعت حرب 1967 وخسر السوريون جزءاً آخر من بلادهم (الجولان). فيما كان الضباط مشغولين بصراعاتهم على السلطة في دمشق.

لا تنتهي القصة هنا، فما زال هناك إخفاق أكبر ينتظرنا. عندما قامت الثورة عام 2011، وقبل أن تُسفك دماءٌ كثيرة، لاحت فرصة حقيقية للشروع بمرحلة انتقالية بقيادة النظام تنتهي بدستور جديد وانتخابات حرّة تصل بنا إلى دولة المواطنة والحريات. ضاعت تلك الفرصة، لأن النظام ظنّ أن الأدوات القديمة ما زالت صالحة للتعامل مع مشكلاتٍ جديدة، وجيل جديد، وبيئة دولية وإقليمية مختلفة. وظنّت دوائر في المعارضة أن ساعة الحساب أزفت، وأنه بات ممكناً، في ظروف الربيع العربي وتوفر الدعم الخارجي، اقتلاع النظام «بكل أركانه ورموزه ...إلخ». وهكذا تحوّلت الثورة السلمية إلى حربٍ بشعة، أخرجت كل العنف الكامن في المجتمع، وكان العالم جاهزاً لتأجيجه بالمال والسلاح. بالنتيجة، تقسّمت سورية، وصارت فيها اليوم أربع سلطات أمر واقع مرتبطة كلّياً بالخارج، وغير قادرة على الاستمرار من دون دعمه، وتبدو محاولات إعادة توحيدها، بمرور الوقت، أصعب، فيما تجثّم على صدرها خمسة جيوش أجنبية.

ليس صادماً أن السوريين الذين كانوا يفاخرون بأنهم مهد الفكر القومي العربي إنما كانوا، في حقيقة الأمر، يستثّرون على انتماءاتهم المناطقية، وال

لا أمن لإسرائيل بدون السلام

نيقولاوس فان دام

عندما زرتُ إسرائيل أول مرة في عام 1964(قبل 60 عاماً)، تحدّثتُ إلى امرأة يهودية من الاتحاد السوفييتي، في الطريق الساحلي لتل أبيب. كانت روسية، واشتكت من وجود عدد كبير جدّاً من اليهود الأغبياء الذين يعيشون في إسرائيل، على عكس معظم اليهود الروس، الذين كانوا، جميعهم تقريباً، أذكياء من وجهة نظرها. وعلى الرغم من أن على الأقليّات عادة أن تؤدّي أداءً أفضل من أجل البقاء في وسط أغلبية سكّانية معادية مما كانت عليه عندما كانت هي نفسها أغلبية (مثل اليهود في إسرائيل)، إلا أن هذا كان، بالطبع، نوعاً من التحيّز. ومع ذلك، إذا حكمنا من خلال العقود التالية، فإن تحيّز تلك المرأة الروسية اتّخذ بعض الصدق. فبعد كل شيء، كانت النية الصهيونية جعل إسرائيل المكان الأكثر أماناً في العالم لليهود، لكن جرائم الحرب الإسرائيلية الجسيمة في العقود الماضية جعلتها من الدول الأقل أماناً بالنسبة لهم. ولم يكن ذلك ذكياً تماماً.

ومع ذلك، لم يكن الصهاينة الأوائل مجانين في أيّ حال. بل على العكس، كانت لديهم العناصر الأساسية الأكثر وضوحا في أذهانهم، وأدركوا جيدا أنه سيكون من المستحيل تحقيق السلام مع العرب الفلسطينيين، لأنهم أرادوا الاستيلاء على أرض هؤلاء واحتلالها، من أجل إيجاد أغلبية يهودية واضحة من الأقلية اليهودية الصغيرة في فلسطين، بما في ذلك احتلال كل فلسطين. وقد كتب الزعيم الروسي الصهيوني زئيف جابوتنسكي عن هذا في عام 1923: «لا يمكن أن يكون هناك اتفاق طوعي بيننا وبين عرب فلسطين. ليس الآن، ولا في المستقبل القريب... [من] المستحيل تماماً الحصول على موافقة طوعية من عرب فلسطين لتحويل «فلسطين» من دولة عربية إلى دولة ذات أغلبية يهودية. القراء لديهم فكرة عامة عن تاريخ الاستعمار في البلدان الأخرى. أقترح أن يأخذوا في الاعتبار جميع السوابق التي يعرفونها، ويروا ما إذا كانت هناك حالة واحدة لأي استعمار يتم تنفيذه بموافقة السكان الأصليين. لا سابقة من هذا القبيل. لقد قاوم السكان الأصليون، المتحضّرون وغير المتحضّرين، دائماً المستعمرين بعناد، بغض النظر عما إذا كانوا متحضّرين أو متوحشين (https://en.jabotinsky.org/media/9747/the-iron-wall.pdf) ولهذا السبب، بحسب جابوتنسكي، كان لا بد من بناء «جدار حديدي» حول الدولة اليهودية التي لم تتشكّل بعد، لحمايتها من العرب المعادين، ولكي تتمكّن من الصمود في وجه أي ضغوط من الجانب العربي. وكان التوصّل إلى اتفاقٍ طوعيٍّ مع العرب الفلسطينيين مستحيلاً بالفعل. وطالما ظلّ العرب لديهم ولو أدنى أمل في التخلّص من اليهود الصهاينة في فلسطين، فإنهم لن يتخلّوا عن هذا الأمل، بحسب جابوتنسكي. ويمكن للمرء أن يقول إن إسرائيليين عديدين ظلوا عقوداً تحت افتراض ساذج مفاده بأن «القضية الفلسطينية» سوف تختفي ببساطة من الوجود، وأن الفلسطينيين سيغادرون فلسطين تلقائياً بمجرد أن يضعهم الإسرائيليون في سجون مفتوحة في غزّة والضفة الغربية والقدس الشرقية، وسوف تستمر في قمعهم وإساءة معاملتهم بالقدر الكافي من القسوة. «علموهم درسا»، كان الشعار الإسرائيلي، على افتراض أنهم إذا «ضربوا» الفلسطينيين وغيرهم من الخصوم بقوة كافية، أو «قصفوهم حتى العصر الحجري»، فإن هؤلاء سيتوقفون عن التمرّد ومقاومة الاحتلال. وقد تعرّض الفلسطينيون للتطهير العرقي على نطاق واسع، ليس فقط خلال حرب 1948- 1949، بل وأيضاً في الضفة الغربية والقدس الشرقية بعد 1967. ومع ذلك، لم يكن لدى سكان غزّة مكان يذهبون إليه في 2023، لأنهم كانوا محبوسين بشكل محكم سنوات عديدة بالفعل. إسرائيليون عديدون، ووزراؤهم أيضاً يعتبرون الفلسطينيين «حيوانات بشرية» و«بشر أدون البشر» (Untermenschen). ومع ذلك، وبعد عقود من سوء المعاملة والقمع الوحشي للفلسطينيين، فوجئ الإسرائيليون بأنهم واجهوا في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2003 هجوماً مضاداً من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ومنظّمات مسلحةٍ أخرى، فمن المنطقي أنه إذا أسأت معاملة الأشخاص بشدة فترة طويلة لا يمكنك أن تتوقّع منهم سوى الهجوم المضاد وإيذائك ذات يوم عندما تتاح لهم الفرصة. وهذا ما أثار غضب الإسرائيليين، وأخذوا ينتقمون بلا حدود، فردّاً على هذه الهجمات، حاولت إسرائيل إجبار الفلسطينيين على الخروج من غزّة في شكل نكبة ثانية، من خلال تنفيذ هجماتها الأكثر دموية منذ 1948. وهذا لم يجعل غزّة أكبر سجن في الهواء الطلق فحسب، بل أيضا أكبر مقبرة في العالم. وقد تبيّن، كما كان متوقّعا، أن افتراض أن الفلسطينيين سيتخلون عن مقاومتهم نتيجة القمع الإسرائيلي العنيف غير صحيح. لقد تبين أن العكس هو الصحيح: زادت المقاومة فقط.

في الواقع، ربما كان الحكّام الصهاينة في إسرائيل أقلَّ سذاجة مما اعتقد بعض الدارسين، لأنهم أدركوا أنهم، مع عقود من الاحتلال والتطهير العرقي وجرائم الحرب، لن يكونوا قادرين على تحقيق سلام حقيقي مع الفلسطينيين على الإطلاق. ومع ذلك، تمكّنت إسرائيل من الضغط على الفلسطينيين، من خلال إبرام اتفاقيات سلام مع عدة دول عربية بطريقة ملتوية: أولاً مع مصر والأردن ثم مع دول عربية أخرى، مثل البحرين والمغرب والسودان والإمارات العربية، من خلال اتفاقيات إبراهيم (Abraham Accords). لكنها لم تصل إلى أبعد من ذلك، ويرجع ذلك جزئيا إلى أعمال الحرب الإجرامية الإسرائيلية في غزّة بعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 ولفترة أطول بكثير في القدس الشرقية والضفة الغربية.

كما يجد القادة السلطويون العرب عموماً صعوبة في تحدّي الرأي العام بشكل كامل في بلادهم. وتظل القضية الفلسطينية حسّاسة للغاية بالنسبة لهم بشكل عام. ولو كانت تلك الأنظمة العربية السلطوية ديمقراطيةً فعلا، لكان الأمر أكثر حساسية... وأيّاً كانت الطريقة التي تنظر بها إلى الأمر، تظلّ إسرائيل بمثابة جسم أجنبي (Fremdkörper) في وسط العالم العربي والشرق الأوسط. كنتُ أسمع، في العراق، أحياناً عن صورة يد تعدّ خمس أصابع. يمكنك خياطة الإصبع السادسة، لكنها ستسقط دائماً في النهاية، لأن اليد التي تحتوي على ست أصابع غير طبيعية. ومع ذلك، كان اليهود في العراق، على سبيل المثال، جزءاً من مجتمع بلاد ما بين النهرين أكثر من الألفي عام الماضية. في بداية القرن العشرين، كان ثلث سكان بغداد من اليهود. وكان للعراق أيضا وزير مالية يهودي. لكن ذلك كله تغيّر جذرياً بعد إنشاء دولة إسرائيل عام 1948 وتحريض الصهاينة من إسرائيل لإجبار اليهود العراقيين (بالترهيب والتفجيرات الاستفزازية على أهداف يهودية في بغداد أحياناً) على مغادرة بلدهم العراق والهجرة إلى إسرائيل. (Avi Shlaim، Memoirs of an Arab Jew، London، 2023. الفصل 7 «قنبلة بغداد»). شعرت إسرائيل، في ذلك الوقت، بأنه لا يزال لديها عدد قليل جداً من السكان اليهود، وأنه يجب زيادة أعدادهم بشكل كبير من أجل تزويد الدولة اليهودية الجديدة بأغلبية يهودية بشكل كافٍ. وقد وفر العالم العربي خزّاناً ترحيبياً لذلك. وعندما كانت الحرب في فلسطين في ذروتها في عام 1948، كتب اليهودي الصهيوني جون كيمتشي مبتهجا عن اليهود في بغداد:

«لم يتم كسر نوافذ أي متجر يهودي في بغداد (وهناك متاجر عديدة)، ولم يتعرّض يهودي واحد من سكان بغداد الذين يقدر عددهم ب 110،000 للاعتداء من الحشود. حتى في ذروة الأزمة في الربيع، كانت العائلات اليهودية تمشي بعد ظهر يوم السبت في زينتها، بالطريقة نفسها التي فعلوا بها في تل أبيب أو شارع ألدجيت هاي (Aldgate High Street). لقد كان معرضا مثيرا للإعجاب للتسامح العربي والاختلاف الكامن في النهج العربي لليهود والمسيحيين الغربيين». (Jon Kimche، Seven Fallen Pillars، London، 1950، ص 314.. في الطبعة الثانية من هذا الكتاب، حذف كيمتشي هذه المقاطع، لأنها لم تعد تتناسب مع روايته). وهكذا، من الواضح أن المشكلات الرئيسية لليهود العراقيين لم تبدأ إلا بعد قيام دولة إسرائيل والتطهير العرقي للفلسطينيين هناك. لقد كانت رد فعل على ذلك. قبل ذلك، فضّل معظم اليهود العراقيين العيش في وطنهم العراق، بدلا من فلسطين.

... تعتقد إسرائيل أنها تنتمي جغرافياً إلى الشرق الأوسط، لكنها لا تشعُر بأي صلة ثقافية أو غيرها من القرابة مع المنطقة العربية التي تقع فيها. إنها تركّز بشكل أساسي على الغرب، وتحبّ المشاركة في الأحداث التي ليست في الشرق الأوسط، مثل مهرجان الأغنية الأوروبي (Eurovision Songfestival) ولديها علاقات عسكرية واقتصادية قوية، مع الغرب خاصة. علاوة على ذلك، لإسرائيل باستمرار قدمٌ واحدة خارج الشرق الأوسط، بسبب روابط عديدة تربطها، بما في ذلك الروابط الأسرية، مع اليهود من جميع العالم الذين هم مواطنون في مناطقها، وخصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا. وعلى العكس، فإن لدى عديدين من هؤلاء اليهود (يشكّلون أيضاً جزءاً أساسيّاً من اللوبي الإسرائيلي في الغرب) قدما واحدة في إسرائيل. ويجلب هذا العنصر معه أيضاً ديناميكية تبقي إسرائيل دخيلة في الشرق الأوسط تجد صعوبة في الاستقرار هناك.

بالإضافة إلى ذلك، كان على اليهود «العرب» أو الشرقيين (Mizrahim) إلى حد كبير التكيّف مع اليهود الأوروبيين أو الغربيين المهيمنين (Ashkenazim) في إسرائيل، حتى من حيث النطق الأوروبي الضعيف للعبرية الذي أصبح فيما بعد النطق القياسي. وعلى النقيض من يهود العالم العربي (غالبا ما ينظر إليهم اليهود الأوروبيون بازدراء أنهم أقل شأناً)، لم يتمكّن معظم اليهود الأوروبيين وأحفادهم ببساطة من نطق بعض الأصوات السامية النموذجية (الموجودة أيضا باللغة العربية، مثل العين والحاء والراء) بشكل صحيح. بالإضافة إلى ذلك، تحتوي العبرية الحديثة على ركيزة لغة «أوروبية»، بسبب الخلفية اللغوية الأوروبية لليهود الذين أحيوا العبرية الميتة. (S. Wild، Sprachpolitik und Nationalismus. Arabisch und Ivrit، Leyden، 1975). وغالبا ما كان هؤلاء اليهود يتحدّثون اليديشية - وهي نوع من ألمانية العصور الوسطى.

السامية هي، أولا وقبل كل شيء، تسمية لغوية: الأمهرية والعربية والآرامية والعبرية والمالطية والتغرينية ولغات أخرى كلها تندرج تحت مجموعة اللغات السامية. وعلى الرغم من أن العبرية الحديثة ربما أصبحت «أقل سامية» قليلا من اللغات السامية الأخرى التي ظلت أصيلة وحيّة من دون انقطاع، فإن مفهوم معاداة السامية ينطبق حصرياً على اليهود. ومع ذلك، معاداة السامية ظاهرة أوروبية أكثر من أنها شرق أوسطية، ولا علاقة للمشاعر المعادية لإسرائيل، المفهومة في العالم العربي، بمعاداة السامية التي حدثت في أوروبا حيث كانت ما تسمّى «كراهية اليهود». ويمكن تفسير هذه المشاعر بعقود من الاحتلال اليهودي الإسرائيلي، وجرائم الحرب التي ارتكبها اليهود الإسرائيليون، وما إلى ذلك. وسيكون الأمر غريباً إذا لم تكن هناك مثل هذه الكراهية ضد الظالمين والمحتلين العنيفين، بغض النظر عن خلفياتهم، وبغض النظر عن كونهم يهوداً أم لا. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك أنه عندما جرى طرد العثمانيين شرقاً من أجزاء أوروبا الغربية بعد هزيمتهم التاريخية في فيينا عام 1683، فرّ يهودٌ عديدون معهم، لأنهم شعروا بأمان أكبر بين المسلمين الأتراك أو العثمانيين مقارنة بالمسيحيين الأوروبيين.

... كانت إسرائيل دائما مهووسة بأمنها، ولديها كل الأسباب التي تدعوها إلى ذلك، لأنها من خلال أفعالها السيئة (جرائم حرب لا حصر لها، والتطهير العرقي، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وعقود من الاحتلال، ومصادرة الأراضي، وتدمير المدن والقرى الفلسطينية، إلى آخره) لن تتمكّن من الشعور بالأمان الحقيقي، لأن مسألة المساءلة تكمن دائماً في الزاوية. وتدرك إسرائيل هذه الحقيقة جيداً، لأن «فاعلي الشر هم من يخافون الأشرار».

وحتى لو انسحبت إسرائيل بالكامل إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو/ حزيران 1967، فلا يزال هناك الكثير مما يجب حسابه، بما في ذلك قضية اللاجئين الفلسطينيين في 1948-1949، ومصادرة ممتلكاتهم وتدميرها، والتعويض عن جميع الأضرار التي لحقت بهم نتيجة لذلك، وقيمتها تريليونات عديدة من الدولارات. ولكن من الناحية العسكرية، ليس لدى إسرائيل ما تخشاه من الدول العربية المحيطة من حيث الأمن، لأنها تسيطر عليها بالكامل. ولذلك يجب التمييز بين أمن إسرائيل فيما يتعلق بالبلدان العربية في المنطقة وأمنها فيما يتعلق بالسكان الفلسطينيين الذين تضطهدهم. وفي هذا السياق، إسرائيل بطبيعة الحال «منزعجة» من وجود الفلسطينيين في الأراضي التي تحتلها، لأنهم، بالطبع، يواصلون مقاومة الاحتلال القمعي والدموي المستمر منذ أكثر من نصف قرن. ومع ذلك، لا يشكّل الفلسطينيون الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي أي تهديد لوجود إسرائيل. ويتوقف هذا «التهديد» الفلسطيني المزعوم عملياً في اللحظة التي تنسحب فيها إسرائيل من الأراضي المحتلة؛ لكن إسرائيل ترفض ذلك بحزم. صيغة الدولتين «حلّ»، لكنها ليست حلّاً كاملاً، لأنها لا تحلّ حقا المشكلات التي أحدثها قيام إسرائيل في 1948.

ومع ذلك، كان وجود إسرائيل داخل حدود ما قبل 1967 مقبولا بحكم الأمر الواقع على الجانب العربي، على سبيل المثال في اقتراح السلام المؤلف من ثماني نقاط الذي قدّمه ولي العهد السعودي آنذاك، فهد بن عبد العزيز، في عام 1981، وتكررت مبادرات السلام العربية في عامي 2002 و2007، لكن إسرائيل كانت ترفضها دائماً، هذا إذا ردّت عليها أصلاً. وينبغي أن يُستذكَر في هذا الصدد تصريح وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، أبا إيبان، إن «العرب لا يفوّتون فرصة لتفويت فرصة»، لأن الإسرائيليين تجاهلوا ببساطة معظم الفرص لإبرام معاهدات السلام مع الدول العربية، من منطلق الشعور بالغطرسة والتفوّق. وقد كانت ما تُسمى «مقترحات السلام» الإسرائيلية المقدّمة للفلسطينيين تقدّم لهم، في أحسن الأحوال، ما هو بالفعل ملكهم. ففي نهاية المطاف، إسرائيل تريد الاحتفاظ بجميع الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة. المنطق الإسرائيلي هو أنه بهذه الطريقة فقط يمكن ضمان أمن إسرائيل. ومع ذلك، هذه مغالطة، لأن إسرائيل، بتفوّقها العسكري الذي لا جدال فيه وبأحدث التقنيات، أثبتت قدرتها على مهاجمة الدول العربية بغض النظر عن المسافة، ففي الماضي، تمكّنت من قصف مصر والعراق والأردن والسودان وتونس من دون عقاب. ولا تزال إسرائيل تهاجم سورية بانتظام من الجو. ولهذا لا تحتاج إلى احتلال الجولان على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، ما فتئت إسرائيل تنتهك المجال الجوي اللبناني من دون عقاب يومياً تقريبا منذ أكثر من نصف قرن. ومن المفهوم أن تعطي إسرائيل الأولوية لأمنها في مواجهة الأعداء الذين أوجدتهم بأعمالها الإجرامية. ولكن من الصعب الجمع بين ذلك والسلام. بيد أن إسرائيل تفضّل الحفاظ على تفوّقها العسكري الشامل، بدلا من المخاطرة بأمنها بأي شكل من خلال صنع السلام وفقا لتصوّرها الخاص. ومع ذلك، لا يعني امتلاك السيادة العسكرية، في أي حال، أنه سيتم تقويضه بإبرام السلام. بالإضافة إلى ذلك، ليس هناك ما يضمن أن إسرائيل ستكون قادرة على الحفاظ على تفوّقها العسكري «إلى الأبد». وينبغي أن يكون ذلك سبباً آخر لإسرائيل لصنع السلام مع أعدائها قبل وقت طويل من وصولها إلى تلك النقطة. وللقيام بذلك، عليها تقديم تنازلات كبيرة، فمهما كان الأمر، بدون السلام، لن تتمتع إسرائيل بأمن حقيقي.

وإذا أخذنا السياسات الإسرائيلية الحالية نقطة انطلاق لن يكون هناك سلام حقيقي. وبدون السلام ستكون إسرائيل دائماً عرضة لخطر «التهديد» من الذين يريدون الحصول على العدالة والمطالبة بمحاسبة إسرائيل على جرائمها. في الواقع، على كل مجرم حرب أن يحسب حسابا لتهديد من الذين يطالبون بالمساءلة. وهذا جزء أساسي من نظام القانون الديمقراطي، لا يزال مطبقاً، بقدر ما، ولا توجد استثناءات لإسرائيل من خلال تطبيق معايير مزدوجة. ومع ذلك، ومن أجل إسرائيل، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يقوّضان بشكل خطير النظام القانوني الدولي منذ فترة طويلة. إذا منع التدخل الأميركي والأوروبي إسرائيل من المساءلة عن انتهاكاتها القانون الدولي، سيسعى ضحايا هذه الانتهاكات إلى فرض العقوبة بوسائل أخرى.

ومن المهم أيضا في هذا السياق تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في عام 2016 بأن «الأصدقاء لا يأخذون أصدقاء إلى مجلس الأمن»، عندما انتقد جميع الدول الصديقة، بما في ذلك الولايات المتحدة، التي انتقدت سياسة الاستيطان الإسرائيلية اليهودية في الأراضي المحتلة عام 1967. وبتخويفه حلفاءه، ضمن نتنياهو أنهم غالباً ما يغضّون الطرف عندما يتعلق الأمر بالانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي وقانون الحرب. وفي السنوات التي تلت ذلك، انعكس هذا، في أحيان كثيرة، في سلوك «أصدقاء إسرائيل» في التصويت في الأمم المتحدة، وكانت النتيجة أن إسرائيل أفلتت من كل شيء تقريباً من دون عقاب.

وتعتقد إسرائيل أن بإمكانها الإفلات من أي محاسبة على أخطائها. بعد كل شيء، فهي مسلحة حتى الأسنان، وهي الوحيدة في المنطقة التي تمتلك أسلحة نووية. ومما يعزّز لدى إسرائيل فكرة الإفلات من العقاب هذه حقيقة أن دولاً غربيةً عديدة تدعم إسرائيل بكل إخلاص، تحت ستار زائف «حق إسرائيل في الدفاع عن النفس» ضد سكّان البلد الذي تحتله. تقدّم إسرائيل نفسها دائما زوراً على أنها ضحية الشعب الذي تضطهده. وإذا كان وجود إسرائيل مهدّدا حقا في يوم من الأيام، فمن المتوقع أن تستخدم ترسانتها النووية الكبيرة ضد خصومها، بما في ذلك إيران، مع النتيجة المحتملة المتمثلة في عدم سقوط الإصبع السادسة المخيّطة بشكل غير طبيعي من اليد الأصلية بخمس أصابع، ولكن سيتم تدمير هذه الأصابع الخمس، وستبقى الإصبع اليهودية الإسرائيلية السادسة (الوسطى) واقفة فقط. ومع ذلك، فإن هجوما نوويا إسرائيليا مدمّرا ضد أعدائها لا يعني أن وجود إسرائيل مضمون حقا. وفيما يتعلق بالتهديد النووي الإيراني المحتمل، لا بد من الأخذ في الاعتبار أنه إذا قامت إيران (لا تمتلك حاليا أسلحة نووية) بهجوم نووي على إسرائيل، فإنها ستعرّض أيضاً حلفاءها العرب في المنطقة للخطر. ولكن على العكس من ذلك، لن تعرّض إسرائيل أياً من حلفائها للخطر إذا شنّت هجوماً نووياً إسرائيلياً على إيران. وهذا يجعل الهجوم النووي الإيراني على إسرائيل أقلّ احتمالا بكثير من الهجوم الإسرائيلي العكسي على إيران.

... إذا أخذنا في الاعتبار عدد العقود التي استغرقتها ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ليتم قبولها بالكامل مرّة أخرى في الأوساط الأوروبية، ألمانيا التي لم تعُد تحتلّ بلداناً أخرى، وأصبحت ديمقراطية وجرى تجريدها من النازية، يمكن للمرء أن يتخيّل أن إسرائيل لن يتم قبولها بالكامل على الإطلاق، طالما أنها لا تزال تحتل الأراضي العربية. وعلى الرغم من ذلك، اعتادت معظم الدول العربية على إسرائيل ما قبل 1967، وقبولها، واعتراف بعضها بها رسميا لكن اللاجئين الفلسطينيين، بمن فيهم الذين يعيشون في غزّة والقدس الشرقية والضفة الغربية، ليسوا معتادين على ذلك بالتأكيد، كونهم ضحايا مباشرين للاحتلال، وستعيش صدماتهم لعدة أجيال قادمة، تماماً كما تعيش صدمات المحرقة في الأجيال اليهودية المتعاقبة. لكن المحرقة جريمة أوروبية لا علاقة للفلسطينيين بها.

لقد جادلت إسرائيل، في أحيان كثيرة في الماضي، بأنها لا تملك شريكاً فلسطينياً مناسباً للتفاوض معه، ولكن من المشكوك فيه، إلى حد كبير، ما إذا كانت إسرائيل نفسها، بكل جرائم الحرب التي ارتكبتها، شريكاً مناسباً في هذا الصدد.

باختصار، لا يمكن توقّع السلام مع إسرائيل في ظل الظروف الحالية، ولا حتى في الأجل الطويل. إن قبول الفلسطينيين والدول العربية إسرائيل قبل يونيو/ حزيران 1967 معجزة، وينبغي أن تكون إسرائيل على ركبتيها ممتنّة إذا كان من الممكن قبولها على هذا النحو. لكن إسرائيل متعجرفة جدا لذلك، أيضا بسبب تفوّقها العسكري، وتريد الاحتفاظ بكل شيء، ويفضل أن يكون ذلك مع أقلّ عدد ممكن من الفلسطينيين أو عدم وجودهم على الإطلاق. وهذا وحده يستبعد السلام الحقيقي مع إسرائيل، إلا إذا اضطرّت إسرائيل لذلك. لكنها لا تريد، لأنها لا تثق في أن الآخرين سيساعدون في تحديد ما على إسرائيل أن تفعله. أتذكّر السفير الإسرائيلي في القاهرة، ديفيد سلطان، وهو يقول لي: «لا تضعنا تحت الضغط، لأننا سنكون أكثر عناداً». ولكن الإسرائيليين يصبحون، حتى من دون ضغوط، أكثر عناداً. وهذا سببٌ إضافي لإجبار إسرائيل على صنع السلام، تماماً كما زعم جابوتنسكي قبل قرن، أن السلام مع الفلسطينيين لم يكن ممكناً إلا بالقوة؛ ولكن العكس هو الصحيح. وفي غياب السلام، سوف تتعرّض بلدان المنطقة، وبشكل غير مباشر الولايات المتحدة وأوروبا، في نهاية المطاف، لمخاطر أعظم نتيجة للسلوك الحربي الضالّ الذي تنتهجه إسرائيل، بكل ما يترتّب على ذلك من عواقب كارثية. ومع ذلك، تظهر التجربة أن الدول الغربية التي تتعاطف مع إسرائيل تفضل تأجيل المشكلات، لأن ذلك قد يكلف قادتها أصواتاً في الانتخابات. في الواقع، الولايات المتحدة على وجه الخصوص في وضع يمكّنها من إكراه إسرائيل حقا. ولكن بما أن المرشّحين للرئاسة هناك معرّضون لخطر خسارة الانتخابات إذا لم يتّخذوا موقفاً مؤيداً لإسرائيل، فلا يمكن توقع الكثير من هذا الجانب في الوقت الحالي.

ولكن الحنكة السياسية والحكمة السياسية التي تركّز على الأمد البعيد لابد أن تشكّل أولوية واضحة لصالح الحفاظ على الذات لكل فرد. ويظلّ السلام القسري يشكّل الضمانة الأفضل، ليس فقط لأمن إسرائيل وبقائها، بل وأيضاً لسلامة أصدقاء إسرائيل وأعدائها. وبما أن هذا لا يمكن توقّعه في الظروف الحالية، لن تحصل إسرائيل على السلام، وذلك بسبب سوء سلوكها في الأساس، وبالتالي، لن تحصل المنطقة المحيطة بها على السلام. ولذلك، لا بدّ أن تستمرّ الحروب مع إسرائيل، مع فترات متوسطة ربما تكون فيها أعمال العنف أقلّ. وهذا واقع طويل الأمد يجب أن يؤخذ بالاعتبار بجدّية. لقد ثبت أن الشعار الإسرائيلي «شالوم» (السلام) عبارة فارغة تماماً؛ ونظراً إلى الطبيعة الاستعمارية لإسرائيل، لم يكن من الممكن أن يكون الأمر خلاف ذلك.

(سفير هولندي سابق في العراق ومصر وتركيا وألمانيا وإندونيسيا)

> أدرك الصهاينة الأوائل بالفعل أن السلام الطوعي مع الفلسطينيين كان مستحيلاً
>
> كان من السذاجة توقع أن القضية الفلسطينية ستختفي من تلقاء نفسها
>
> لن تحصل إسرائيل على السلام، وذلك بسبب سوء سلوكها في الأساس

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية 33 west end
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads